استمرار إضراب معلمي الحكومة

اتساع نطاق التضامن الشعبي مع مطالب المعلمين العادلة

اكد معلمو الحكومة في كافة الوية الضفة الغربية تصميمهم على الاستمرار في الاضراب المفتوح مع بداية الفصل الدراسي الثاني. واكدوا في نفس الوقت التفافهم حول اللجنة العامة واللجان اللوائية للمعلمين وانها الممثل الوحيد لمعلمي الضفة، وان ضرورة هذه اللجنة تنبع من عدم موافقة السلطات الاسرائيلية على تشكيل نقابة تمثل المعلمين وتدافع عن مصالحهم.

واضاف المعلمون ان وجود مثل هذه النقابة بات ضرورة ملحة خاصة وان تجربة الاضراب واصرار سلطات الاحتلال على رفض مطالب المعلمين تتوجب عملا منسقا ومنظما تستطيع النقابة بتمثيلها الواسع القيام به وان انبثاق اللجنة العامة والدور الذى تقوم به اثبت ذلك.

هذا وكانت اللجنة العامة قد اجتمعت يوم الاثنين الماضي ١٩٨١/١/٢٦ في رام الله بحضور القس عودة الرنتيسي نائب رئيس بلدية رام الله والذى اشار الى ان تجويع المعلم سياسة ترمي الى تهجيره وتفريغ جهاز التربية والتعليم من ذوى الكفاءات العلمية. ودعا المعلمين الى الالتفاف حول لجنتهم العامة والحفاظ على الموقف الموحد على اعتباره الشرط الضرورى لتحقيق هذه المطالب.

وحملت اللجنة العامة في كلمتها السلطات الاسرائيلية مسؤولية اى ضرر قد يواجه طلاب التوجيهي وغيرهم واكدت اللجنة على ان المعلمين على استعداد للتصحيح تطوعا وبشكل مكثف في حالة الاستجابة لمطالبهم فالمعلمون يضعون مصلحة طلابهم نصب اعينهم دوما.

● انتخاب لجان جديدة ●

في طولكرم

وفي منطقة طولكرم تم انتخاب اربعة معلمين عن كل منطقة جغرافية وانتخاب خمسة ممثلين الى اللجنة العامة مع ترك مركز شاغر لمركز التدريب الزراعي خضورى ومكتب التربية.

● تصعيد الاضراب ●

وفي الاجتماع الاخير الذى عقدته اللجنة العامة لمعلمي الحكومة تم الاتفاق على تصعيد اضراب المعلمين مع التاكيد على وجودهم في مراكز اعمالهم وتتمثل خطوات التصعيد بالاعتصام في ايام تحددها اللجنة اللوائية

وكذلك تحديد يوم للتضامن مع المعلم بالاتفاق مع سائر المؤسسات الشعبية وعقد ندوات ومحاضرات عن اوضاع المعلمين، والتفكير في انشاء صندوق لدعم المعلم على ان تتولاه المؤسسات.

● فعاليات مختلفة للجان المعلمين ●

سيشكل المعلمون فرق عمل منبثقة عن اللجان اللوائية تتولى مهام الاتصال مع الهيئات المختلفة تشرح موقف المعلمين لاولياء الامور ومتابعة ما يستجد من تطورات والتحضير ليوم التضامن مع المعلم.

● الحفاظ على وحدة الصف

اكد المعلمون ان اى اتصال يقوم به مدراء التربية، او ضابط التربية الاسرائيلي عن اى طريق آخر — غير اللجنة العامة — غير شرعي ولن يحظى بتاييد وموافقة المعلمين.

وكانت قد تناهت الى اسماع المعلمين اخبار عن احتمال قيام الجهات السابقة بالاتصال مع مدراء المدارس بهدف شق وحدة المعلمين الصلبة الامر الذى يرفضه المعلمون بشكل قاطع.

● التوجه الى الطلاب ●

قررت اللجنة العامة التوجه الى الطلاب لشرح موقف المعلمين من قضية التصحيح لا سيما وان الاضراب ليس موجها ضد الطالب وانما المقصود منه تحسين اوضاع المعلمين المعيشية. وهذا بالطبع ينعكس ايجابيا على سير العملية التربوية.

● اللجنة العامة تتوجه الى المؤسسات

ستقوم اللجنة بالتوجه الى المؤسسات المختلفة لشرح موقف المعلمين من الاضراب وتبادل وجهات النظر حول الموضوع نفسه بهدف تعزيز التضامن الشعبي مع مطالب المعلمين العادلة.

ومن ناحية اخرى وقعت البلديات والمؤسسات الشعبية في المناطق المحتلة على عريضة طالبت بضرورة الموافقة على مطالب المعلمين العادلة. وعبرت عن تضامن كافة المؤسسات من بلديات ونقابات واندية وجمعيات وغرف تجارية.. الخ

مع المعلمين

يوميات الضفة والقطاع

● ما زالت بعض المشاريع الحيوية في العديد من بلديات الضفة مجمدة بسبب الحظر الذى فرضته السلطات الاسرائيلية على ادخال اموال البلديات الموجودة في الخارج.

● تقوم شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية بقطع التيار الكهربائي مرتين الى ثلاث مرات في الشهر عن بلده قلقيلية.

● دمرت الجرافات العسكرية الاسرائيلية جزءا هاما من البساتين المغروسة للحمضيات والواقعة على جانبي الطريق الواصل بين غزة وخانيونس وهذا كله بحجة الدوافع الامنية.

● قامت مجموعة من مستوطني مستوطنة "نفي تسوف" الواقعة على اراضي قرية النبي صالح باعتراض لجان العمل. الذين نظموا يوم عمل في اراضي القرية وحاولت مجموعة المستوطنين منع اللجان من العمل الا انهم افشلوا المحاولة واستمروا في عملهم.

● من المتوقع ان تزيد اسعار الحاجات الاساسية بنسبة ٢٠ — ٥٠ بالمئة خلال الاسابيع القادمة.

● رفعت السلطات العسكرية الاسرائيلية رسوم البناء في غزة لتصبح ١٢٠ بالمئة.

● غادر السيد جورج حزبون نائب رئيس بلدية بيت لحم ونائب الامين العام لاتحاد النقابات في الضفة الغربية في الاسبوع الماضي مستشفى جمعية المقاصد الخيرية بالقدس بعد ان اجرى عملية ناجحة في الغدة الدرقية قام بها الدكتور احمد حمزة النتشة.

● اصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية امرا بمنع البناء على جانب الشوارع في جميع انحاء الضفة الغربية بحجة توسيع الطرق، وسيؤدى هذا الامر الى اغلاق مساحات واسعة من الاراضي امام الحركة العمرانية، خاصة وان امر منع البناء يشمل مسافة ٥٠ مترا عن جانبي الشوارع.

● قررت سلطات الحكم العسكرى في قطاع غزة، تاجيل منح وتجديد الهويات الشخصية حتى شهر نيسان وقد اعرب المواطنون عن استيائهم لهذا الامر.

● اضرب طلاب جامعة بيرزيت احتجاجا على امر تطبيق الامر العسكرى ٨٥٤ والخاص بالجامعات والمعاهد العليا. واعلن الطلبة ان هذا الامر منافي لحرية التعليم والدراسة التي تكفلها كل القوانين والنظم الانسانية.

لجنة تقصي الحقائق الإسرائيلية تتبنى الإجراءات العسكرية ضد مؤسسات الضفة

— بقية

يتضمن الامر العسكرى منعا لبعض الكتب الاكاديمية، بالاضافة الى الحظر المفروض على تدريس او اقتناء حوالي ١١٠٠٠ كتاب؛ وكانت محاولة سلطات الحكم العسكرى منع اسبوع فلسطين في بيرزيت، بداية لسلسلة من المظاهرات في مختلف مدن الضفة.

وبحجة المحافظة على "الامن الاسرائيلي" فقد طلب من ادارات الجامعات والمعاهد تقديم طلب مسبق للحصول على تصاريح للطلاب والمحاضرين والمحاضرات، مع تقديم المادة التي من المقرر مناقشتها الى الحكم العسكرى قبل شهر من النشاط.

ومن اكثر الامور خطورة وتخريبا على الحريات الاكاديمية، مسالة الرقابة العسكرية على المناهج والتقييدات على الحريات الفردية للطلاب واعضاء الهيئات التدريسية والاعتقالات العشوائية، وطرد الطلبة من المدارس والتقييدات على حرية الحركة. ففي جامعة النجاح في مدينة نابلس جرى تقليص مدة تصاريح العمل للاساتذة والمدرسين من سنة الى ستة اشهر فقط وفي بعض الحالات الى مدة شهرين او حتى اسبوعين على الاكثر. ومن الطبيعي ان تؤدى مثل هذه الاجراءات الى تجميد النشاط الاكاديمي.

وتتعدى مسالة المنع مجرد المساس بحرية الافراد، بل تهدف ايضا الى تحطيم اى محاولة للتنظيم او ايجاد منظمات جماعية. وقد تستخدم ايضا لاعاقة او منع هذه المعاهد من وضع برامج جديدة لتطوير نشاطاتها.

وعلى سبيل المثال فقد منعت جامعة النجاح بدون اعطاء اى تفسيرات، فتح كلية جديدة للزراعة، ولسنا هنا بصدد ابراز اهمية مثل هذه الكلية بالنسبة للضفة الغربية في ظل سياسة الاستيطان ومصادره الاراضي الزراعية والسيطرة على مصادر المياه.

ويقضي الامر العسكرى رقم ٨٥٤ ايضا بوجوب حصول المعاهد والجامعات على تصاريح سنوية لاستئناف نشاطها.

ان الهدف الرئيسي لمثل هذه الاجراءات هو المنظمات الطلابية والمنظمات المهنية، ومنع اجراء الاتصالات بين الجامعات المختلفة وخاصة مع النقابات العمالية. ويعتبر هذا جزءا من جهود منظمة لاعاقة تطور تنظيم المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك استخدام اوامر الطرد والابعاد والاقامات الجبرية.

وسجل تنفيذ سياسة "اليد الحديدية" في ايار من العام الماضي تكثيفا لهذه الحملة التي اعقبت توقيع اتفاقات كامب ديفيد

وتتعرض جامعات الضفة ايضا لحملة ضرائبية حيث تجبى منها رسوم الضرائب عن المعدات الفنية ومواد المختبرات، وذلك بعكس التسهيلات التي تحصل عليها الجامعات الاسرائيلية في هذا المجال. وتصل نسبة هذه الضرائب في بعض الاحيان الى ١٠٠ بالمئة من قيمة هذه المعدات، والتي يستغرق وصولها للجامعات بفعل مجموعة من التقييدات الى فترات قد تستغرق احيانا ثلاث سنوات.

ومن المفارقات العجيبة، ان هذه الاجراءات بدل ان تحقق اهدافها في اخضاع الجامعات والمعاهد والطلبة، فقد ادت الى اتساع المعارضة الجماهيرية، والى تجديد الوعي الوطني الفلسطيني كما اثبتت المظاهرات الاخيرة.

ان هذه الاجراءات هي جزء لا يتجزأ من سياسة القمع التي تسود مختلف اوجه الحياة في ظل الاحتلال العسكرى.

نحن نطالب بالغاء هذه الاجراءات فورا، كما اننا نناشد الاكاديميين في مختلف دول العالم وشعوبه وذوى النيات الحسنة ان ينضموا الينا في شجبنا هذه الاجراءات وفضحها امام الراى العام العالمي.

المؤسسات الوطنية تسقط مراهنات الوكالة

رفض ممثلو اللجنة الاستشارية لمعلمي الوكالة وبلديات الضفة الغربية ومجلس التعليم العالي ان يربط تنفيذ مطالب معلمي الوكالة في الضفة الغربية بالنتائج التي قد تتوصل لها الحكومة الاسرائيلية مع معلميها من خلال توصيات لجنة عتصيوني والتي رفضت بدورها جملة وتفصيلا.

واكدت المؤسسات الوطنية الفلسطينية رفضها لتهديد ادارة الوكالة الخاص بفرض خصومات على رواتب المعلمين اذا ما استمروا في الاضراب واعتبرته منافيا للقوانين خاصة وان المعلمين استعدوا لتعويض الطلبة عما فاتهم اثناء الاضراب.

من جهة اخرى اعلنت اللجنة الاستشارية والمؤسسات الوطنية قبولهما لاى اجراء استثنائي معقول خاص بنسب الزيادة كشرط اولي لتعليق الاضراب على ان تستكمل المفاوضات بخصوص مطالب المعلمين الرئيسية والعادلة باشراف المؤسسات الوطنية.

صورة عن الوضع التعليمي

اذا كان الاضراب الذى ينفذه معلمو المدارس الحكومية ومدارس الوكالة قد لفت انتباه كافة قطاعات المواطنين الى جحيم الوضع المعيشي القاسي الذى يعيشه المعلمون وعائلاتهم، فان محاولة الوضع التعليمي المتدهور لا يزال يفتقر للاهتمام الكافي.

البناء المدرسي احد العوامل الهامة في العملية التربوية التعليمية حتى هيكل البناء اى غرف التدريس لا يفتقر الى المواصفات الضرورية والملائمة فحسب، بل ان المدارس ليس فيها من صفات المدرسة غير الهيكل، فهناك نقص كبير في غرف التدريس وهذا النقص يتزايد سنة بعد اخرى.

لواء رام الله

جدول لعدد الغرف التي بنيت في العشر سنوات ١٩٧٠ — ١٩٨٠

عدد المدارس	١٤٨
غرف سامت "القيادة" بنصف التكاليف	١٠٠
غرف بنيت على حساب الاهالي	٩٩
غرف مستاجرة	٥٥

يوضح الجدول ان عبء البناء الاساسي يقع على كاهل المواطن الذى يسحقه الغلاء، بالاضافة الى تكاليف تمهيد الملاعب واقامة الاسوار. ودرات المياه.. واصلاح البنايات.. الخ.

وفي حالات كثيرة لا تخضع عمليات البناء لمراقبة المختصين فتخرج البناية مشوهة وتفتقر الى المواصفات الضرورية اضافة الى ما يمكن ان ينجم عن ذلك من اخطار على الطلاب اقلها تسرب المياه وتيارات الهواء الباردة في الشتاء. الى سقوط البناية ذاتها وتعريض حياة الطلاب لخطر الموت.

هذا فقط عن هيكل البناء، داخل الهيكل فالوضع اكثر تعقيدا اذ لا زال بعض الطلبة يتلقون العلم جلوسا على الحصير وفي تلك المدرسة لا يمكن الحديث عن وسائل تعليمية، او توفير معلمين الاختصاصات.

وضع المعلم قاس، والظروف المهني التعليمي لا يقل قسوة، ويحلو للبعض القاء اللوم على الطالب لتدني مستوى التحصيل العلمي في مدارسنا بينما العلة العلة في السياسة التعليمية